أولاً: طبيعة وأهمية تقييم المشروعات

(أ) مفهوم عملية تقييم المشروعات:

يمكن أن تعرف عملية تقييم المشروعات بأنها عبارة عن «عملية وضع المعايير اللازمة التي يمكن من خلالها التوصل إلى اختيار البديل أو المشروع المناسب بين عدة بدائل مقترحة والذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة استنادًا إلى أسس علمية».

حيث يتضح من التعريف أعلاه أن عملية تقييم المشروعات ما هي إلا وسيلة يمكن من خلالها المفاضلة بين عدة مشروعات مقترحة وصولاً إلى اختيار البديل الأفضل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة.

وعادة فإن عملية المفاضلة هذه ليست كأية مفاضلة أخرى، وإنما مفاضلة يترتب عليها تبنى قرار استثماري يتطلب استثمار أموال كثيرة، وهذه الأموال لابد وأن تواجه مستوى معين من الخطر، نظرًا لأن تلك القرارات تتعامل مع مستقبل مجهول تكتنفه العديد من المتغيرات منها الداخلية ومنها الخارجية، لذا ومن أجل تحقيق مستوى من الأمان للأموال المستثمرة، سواء كانت عامة أو خاصة، فإنه لابد أن تستند عملية تقييم المشروعات على دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التي تكون الأساس في نجاح تلك العملية في تحقيق أهدافها.

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن جوهر عملية تقييم المشروعات تتمثل في المفاضلة بين المشروعات المقترحة لاختيار البديل الأفضل، تلك المفاضلة التي تتمثل بما يلي:

- المفاضلة بين توسع المشروعات القائمة أو إقامة مشروعات جديدة.
- المفاضلة بين إنتاج أنواع معينة من السلع.
- المفاضلة بين أساليب الإنتاج وصولاً لاختيار الأسلوب المناسب.

(ب) أهمية تقييم المشروعات:

(1) أنه يساعد في تجاوز القرارات الفردية والعشوائية التي تقود إلى ظهور مشاريع فاشلة تمثل عبئًا على الاقتصاد القومي.

(2) أن التقدم العلمي والتكنولوجي الذي أصبح سمة العصر الحاضر قد وفّر العديد من البدائل أمام المستثمر وهذه البدائل تختلف فيما بينها من حيث الطاقة الإنتاجية والتكاليف والحاجة إلى مستلزمات الإنتاج والقوى العاملة من مختلف التخصصات الأمر الذي أصبح معه المستثمر عاجزًا عن تحمل نتيجة الاختيار العشوائي بين هذه البدائل ومن ثم فإن عملية التقييم تساعد على الاختيار الأفضل من بين البدائل المتاحة.

(3) ترجع أهمية التقييم إلى ارتفاع تكلفة الفرصة البديلة مع الندرة النسبية في رأس المال الأمر الذي زاد من نسبة المخاطرة التي تواجه المستثمر عند الاختيار ما بين الفرص الاستثمارية المختلفة.

أهداف عملية تقييم المشروعات:

إن الاهتمام الكبير بموضوع تقييم المشروعات، ما هو إلا انعكاس للوظائف أو الأهداف العديدة لذلك الموضوع، والتي تتمثل فيما يلي:

(أ) تعتبر بمثابة وسيلة يمكن أن تساعد في تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، أن جوهر هذه العملية يتمثل بمحاولة تبني قرار استثماري يتعلق باختيار مشروع معين من بين عدة مشروعات مقترحة، ولكي يكون ذلك

القرار ناجحًا، لابد أن يستند على دراسة علمية وشاملة، أما القرارات العفوية والفردية، فلابد أن تقود إلى ظهور مشروعات فاشلة، ذلك الفشل الذي يمثل هدرًا للموارد المتاحة والنادرة.

من هنا تظهر طبيعة العلاقة الوثيقة بين عملية تقييم المشروعات وتحقيق الاستخدام والتوزيع الأمثل للموارد المتاحة، تلك العلاقة التي تظهر بصورة واضحة بين المشروعات وأثرها على مسار وحركة الاقتصاد القومي، إذا أخذنا بنظر الاعتبار أن لكل مشروع هدف أو عدة أهداف، وهذه الأهداف قد تتعارض مع أهداف خطة التنمية القومية، لذا فعن طريق عملية تقييم المشروعات يمكن تجاوز ذلك التعارض، وهذا يعني أن **عملية تقييم المشروعات يمكن أن تساعد على تحقيق الانسجام والتوافق بين أهداف المشروعات وبين أهداف خطة التنمية القومية** وبذلك الشكل الذي يضمن تحقيق مصالح جميع الأطراف سواء كان المستثمرون أو الاقتصاد القومي.

ففي بعض الأحيان يتم تجاوز بعض المشروعات، نظرًا لتعارضها مع أهداف خطة التنمية القومية، لذا يمكن القول أن عملية تقييم المشروعات لا يمكن فصلها عن مجال العملية التخطيطية، بل هي جزء أساسي منها.

ومن أجل تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، لابد أن تتضمن عملية تقييم المشروعات العلاقات الترابطية بين المشروع المقترح والمشروعات القائمة، إذ أن فشل بعض المشروعات من تحقيق أهدافها يعود إلى تجاهل مثل تلك العلاقات.

(ب) كما تعتبرعملية التقييم بمثابة وسيلة تساعد في التخفيف من درجة المخاطرة للأموال المستثمرة، حيث من خلال عملية تقييم المشروعات، يمكن اختيار البديل المناسب من بين عدة بدائل مقترحة، البديل الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة، كما يضمن مستوى معين من الأمان لتلك الأموال.

وكما تظهر أهمية هذه المسألة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار، بأن تلك الأموال والتي قد تصل إلى الملايين وحتى أحيانًا إلى المليارات خاصة بالنسبة للمشروعات الكبيرة والعملاقة ذلك الإنفاق الذي لابد أن يواجه مستوى معين من المخاطرة، لكن عن طريق تلك العملية والتي لابد وأن تستند على دراسة علمية وشاملة وعلى أسس ومبادئ علمية وعلى معايير معينة، تلك الدراسة التي لابد وأن تأخذ في الاعتبار كافة الاحتمالات سواء في ظل ظروف التأكد أو عدم التأكد، يمكن أن تفضي إلى تجاوز تلك المخاطرة أو على الأقل تخفيفها، وبذلك الشكل الذي يضمن مستوى معين من الأمان للأموال المستثمرة.

وعلى هذا الأساس، يلاحظ أن مؤسسات التمويل الدولية، كصندوق النقد الدولي، لا يقوم بتقديم أي قرض إلى أية دولة، وخاصة الدول النامية، التي تتميز بارتفاع درجة المخاطرة فيها نتيجة لعدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، إلا بعد دراسة وافية عن المجال الذي يستخدم فيه القرض وبضمانات وبشروط معينة تضمن استعادة ذلك القرض إضافة إلى الفوائد المترتبة عليه، وكذلك الحال بالنسبة للاستثمارات الأجنبية للشركات متعددة الجنسية، لا تتم إلى بعد إخضاع تلك المشروعات أو الاستثمارات لدراسات الجدوى الاقتصادية من أجل تجاوز المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة في تلك الدول، إضافة إلى مستوى معين من الأمان.

(ج) كما تساعد عملية تقييم المشروعات إلى توجيه المال المراد استثماره إلى ذلك المجال الذي يضمن تحقيق الأهداف المحددة فمن خلال المفاضلة بين المشروعات المقترحة يمكن تقييم المشروعات وما تتطلبه من دراسات حول المشاريع المقترحة، فقد يؤدي ذلك إلى توجيه الأموال المتاحة إلى مشروعات قد تكون فاشلة، أو إلى فرصة استثمارية قد لا تكون هي الفرصة المثلى التي

تضمن تحقيق الأهداف المحددة، وهذا ما يظهر واضحًا في البلدان النامية، ذلك الفشل الذي ما هو إلا تبذير وهدر للموارد النادرة التي تكون تلك البلدان بأمس الحاجة إليها.

(د) كما يمكن أن تكون عملية تقييم المشروعات بمثابة وسيلة تساعد على ترشيد القرارات الاستثمارية.

أسس ومبادئ عملية تقييم المشروعات:

من الأسس والمبادئ التي تستند عليها عملية تقويم المشروعات هي ما يلي:

(1) لابد أن تقوم عملية تقييم المشروعات على إيجاد نوع من التوافق بين المعايير التي تتضمنها تلك العملية وبين أهداف المشروعات المقترحة، إذا أخذنا بنظر الاعتبار، أن المعيار الذي يستخدم أو يتناسب لقياس هدف معين قد لا يتناسب لقياس هدف آخر، لذلك يلاحظ أن المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات العامة هي غير المعايير التي تستخدم في مجال المشروعات الخاصة، نظرًا لاختلاف الأهداف بين المشروعات العامة والخاصة. لذلك لابد من اختيار المعيار المناسب للهدف المطلوب.

(2) لابد أن تضمن عملية تقييم المشروعات تحقيق مستوى معين من التوافق بين هدف أي مشروع وأهداف خطة التنمية القومية من جهة وبين الهدف المحدد للمشروع المقترح وبين الإمكانات المادية والبشرية والفنية المتاحة واللازمة لتنفيذه.

(3) لابد أن تضمن عملية تقييم المشروعات مستوى من التوافق والانسجام بين أهداف المشروعات المتكاملة والمترابطة والتي تعتمد بعضها على البعض الآخر وإزالة التعارض بين أهدافها المختلفة، وهذا يعني، أنه لابد أن يؤخذ بنظر الاعتبار في عملية تقييم المشروعات العلاقات الترابطية بين المشروع

المقترح والمشاريع القائمة التي يمكن أن يعتمد عليها أو تعتمد عليه.

(4) ومن أجل ضمان نجاح عملية تقييم المشروعات في تحقيق أهدافها، لابد من توفر المستلزمات اللازمة لنجاحها خاصة ما يتعلق منها بتوفير المعلومات والبيانات الدقيقة والشاملة.

(5) كما لابد من الأخذ بنظر الاعتبار، إن عملية تقييم المشروعات، هي جزء من عملية التخطيط، كما تمثل مرحلة لاحقة لمرحلة دراسات الجدوى

(6) إن عملية تقييم المشروعات لابد وأن تفضي إلى تبني قرار استثماري إما بتنفيذ المشروع المقترح أو التخلي عنه.

(7) إن عملية تقييم المشروعات تقوم أساسًا على المفاضلة بين عدة مشروعات أو بدائل وصولاً إلى البديل المناسب.

مراحل عملية تقييم المشروعات:

تمر عملية تقييم المشروعات بعدة مراحل وهي كما يلي:

(1) مرحلة إعداد وصياغة الفكرة الأولية عن المشروع أو المشروعات المقترحة.

(2) مرحلة تقييم المشروعات وتتضمن الخطوات التالية:

- وضع الأسس والمبادئ الأساسية لعملية التقييم.
- دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية الأولية.
- دراسات الجدوى الاقتصادية والفنية التفصيلية.
- تقييم دراسات الجدوى.
- اختيار المعايير المناسبة لعملية التقييم.

(3) مرحلة تنفيذ المشروعات.

(4) مرحلة متابعة تنفيذ المشروعات.

وعادة فإن هذه المراحل لابد وأن تكون متتالية، حيث لا يمكن البدء أولاً بدراسات الجدوى دون أن تتوفر الفكرة الأولية عن المشروع المقترح أي لا يمكن أن تبدأ عملية التقييم من العدم، بل لابد أن تستند على فكرة معينة وذات أهداف معينة، كما لا يمكن البدء بدراسات الجدوى التفصيلية، التي تتطلب مزيدًا من الجهد والمال والوقت قبل البدء بدراسات الجدوى الأولية أو التمهيدية، وهكذا لباقي المراحل.

كما تعتبر عملية تقييم المشروعات من أدق المراحل، حيث في هذه المرحلة يتم ترجمة الأهداف إلى واقع ملموس مستندًا إلى مبدأ الاختيار، واختيار البديل الأفضل من بين عدة بدائل مقترحة.

شروط المعيار الجيد:

وحتى يكون معيار التقييم مقنعًا يجب أن تتوافر فيه أربعة شروط:

(1) أن يؤدي إلى نتيجة غير قابلة للتأويل أي لا تحتمل تفسيرات متباينة.

(2) أن يتفق هذا الأسلوب المتبع مع قاعدتين أساسيتين هما:

(أ) أن التدفق النقدي الأكبر يفضل عن التدفق النقدي الأقل وذلك بالنسبة لنفس الفترة الزمنية مع افتراض ثبات جميع العوامل الأخرى.

(ب) أن التدفق النقدي الذي يتحقق في فترات مبكرة يفضل عن التدفق النقدي الذي يتحقق في فترات زمنية متأخرة.

(3) أن يستطيع الجهاز القائم بالتقييم إدراك ما تعنيه كل قاعدة من القواعد التي بنى عليها الأسلوب المتبع وكذلك أن يجد سهولة في التوصل إلى القرار السليم.

(4) يجب أن يكون من الممكن استخدام أسلوب التقييم بالنسبة لأكبر عدد ممكن من المشروعات المختلفة.